PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar Al Massai**
DATE:	**12-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**Free Emergency Treatment Decision Is Mere Lip Service**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Dalia Ameen**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

المستشفيات العامة والخاصة ضربت بقرار رئيس الوزراء عرض الحائط

علاج مرضى الطوارئ بالمجان حبر على ورق!

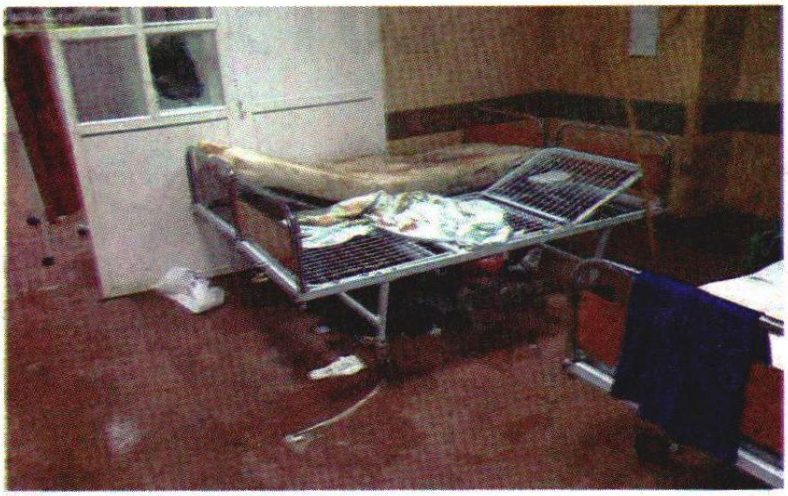

الصحة: الغلق والغرامة 10 آلاف جنيه عقوبة المنشأة الممتنعة عن التنفيذ

رغم صدور آليات تنفيذ قرار رئيس الوزراء بإلزام جميع المستشفيات العامة والخاصة والاستثمارية بعلاج حالات الحوادث والطوارئ لمدة ٤٨ ساعة بالمجان منذ نحو أسبوع، على أن يتم تمويله من بند العلاج على نفقة الدولة.. إلا أن معظم المستشفيات ضربت بقرار رئيس الوزراء عرض الحائط، حتى تحول القرار إلى حبر على ورق، حيث تصر إدارات المستشفيات الحكومية على تحميل المريض رسوم إجراء الأشعات والتحاليل المختلفة بل ومطالبة أهله بشراء الأدوية من خارج المستشفى. أما فى المستشفيات الخاصة والاستثمارية فتفرض على المريض سداد مبلغ مالى فى خزينة المستشفى تحت الحساب قبل استقبال المريض.

وسنسرد عددًا من الواقع نهديها لرئيس الوزراء والدكتور عادل عدوى وزير الصحة والسكان الذى أصدر منذ أسبوع فقط القواعد التنفيذية لآليات تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء الذى يقضى بالتزام جميع المستشفيات باستقبال حالات الطوارئ ومصابى الحوادث وتقديم الخدمة العلاجية اللازمة لهم مجانًا بأقسام الطوارئ والاستقبال حتى استقرار الحالة، وبما يتيح النقل الآمن للمريض، وتقديم العلاج اللازم لمصاب الطوارئ بقسم الطوارئ ثم نقله إلى القسم الداخلى فى حالة عدم استقرار حالته بعد أقصى ٤٨ ساعة يعاد بعدها تقييم الحالة..

الدفع قبل العلاج

يقول أحمد محمد حسن (موظف على المعاش) إنه أصيب بأزمة قلبية مفاجئة فقام أحد أقاربه بنقله إلى مستشفى الأقصر، وتم إدخاله إلى قسم الطوارئ الساعة الثانية صباحًا، حيث فوجئ بإدارة المستشفى تطالبه بإجراء أشعة فورية وسداد مبلغ ٨٠ جنيها، وإجراء أشعة مقطعية ودفع مبلغ نقدى مقدم، وشراء العلاج من خارج المستشفى، وكان ذلك فى وقت متأخر من الليل إلا أنه رفض دفع المبلغ وقيمة الأشعة واتصل بوكيلة وزارة الصحة بالأقصر التى أمرت بعلاج الحالة بالمجان والتحقيق الفورى مع إدارة هذه المستشفى.

وداخل قسم الطوارئ بمستشفى الهلال الحكومى أكد على سمير الذى يعانى من كسر فى ساقه اليسرى من جراء حادث تصادم، أنه تحمل فاتورة جميع الإشعات التى أجريت له فى قسم طوارئ المستشفى فور دخوله، مشيرا إلى أنه لم يكن يمتلك تكاليف العلاج لولا مساعدة بعض أصدقائه فى جمع المبلغ المطلوب لكانت قد بترت ساقه، وتساءل أين قرارات الحكومة على أرض الواقع؟ خاصة أن مستشفى الهلال من أهم المستشفيات لعلاج الكسور وغالبية مرضاها هم حالات طوارئ.

كما رفضت مستشفيات أحمد ماهر التعليمى وسيد جلال وقصر العينى استقبال حالة السيدة نادية أحمد محمود الفار «مريضة سكر» التى تعرضت لكسر مضاعف بالساق وتوجهت إلى أقسام الطوارئ

■ د. محمد سلطان

■ د. العدوى

■ د. حسام عبدالغفار

بمستشفيات سيد جلال وأحمد ماهر ثم قصر العينى ولم تتمكن من الدخول إلى أى منها، وأخيرا دخلت مستشفى الدمرداش بعد أن اشترت مستلزمات طبية وأجرت تحاليل وإشعات بمبلغ ١٤٠٠ جنيه.

أسعار باهظة

وفى مستشفى النيل الخاصة بالمعادى اشتكى المرضى من انفلات أسعار الخدمة الطبية، والتقينا هناك بعبد السلام محمد «موظف» ومريض بجلطة فى القلب، وقال: كل شىء بالمستشفى له مقابل مادى، ابتداء من الكشف مرورا بالتحاليل والإشعات وإجراء الجراحة وحتى متابعة الطبيب، مؤكدا أن الخدمة الطبية المقدمة ليست على قدر ما ندفعه، فبعد أن نرضخ صاغرين للتكاليف الباهظة لتلقى العلاج لا نجد خدمة طبية جيدة، بل قد يتعرض المريض لكوارث بسبب الأخطاء والإهمال الطبى فى المستشفيات الخاصة، والسبب فى رأيه غياب أى دور حقيقى لوزارة الصحة فى مراقبة الأداء بالمستشفيات وتوقيع العقاب الرادع على كل مقصر. وفى غرفة الطوارئ بمستشفى هليوبوليس الخاص بمصر الجديدة وقف محمود عطية مستندا بجسده إلى الحائط فى حالة من التوهان اقتربنا لنعرف حكايته، فقال: إن ابنته الصغيرة ١٠ سنوات مصابة بمرض السكر وتتعرض لغيبوبة سكر كل فترة، مما يضطره إلى الإسراع بها إلى المستشفى لإنقاذها إلا أنه يفاجأ بالأعصاب الباردة فى استقباله ووضع مطالب مالية قبل تقديم الخدمة الطبية، ويرددون بكل قسوة: «إحنا قطاع خاص مش حكومى» فلا أحد يرحم المواطنين الغلابة، مشيرا إلى أن إفاقة ابنته وتلقيها الإسعافات الأولية تتكلف ألف جنيه فى المرة الواحدة، مضيفا أن راتبه صغير ولا يتحمل كل هذه التكاليف، خاصة أن المستشفيات الحكومية «على قد حالها».

القرار مُلزم

وبمواجهة الدكتور محمد سلطان رئيس قطاع الرعاية العاجلة بوزارة الصحة بهذه الوقائع أكد أنه تم تشكيل لجان للمرور على المستشفيات للتأكد من تطبيق القرار، مؤكدا أن القرار ملزم وأن المستشفيات التى لم تلتزم بالتنفيذ سيعرضها ذلك للتحقيق لمعرفة أسباب عدم قبول الحالة.. إلا أنه طالب المرضى باللجوء إلى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة بدلا من المستشفيات الخاصة، وقال إن الوزارة تتلقى شكاوى المواطنين من تنفيذ القرار، من خلال إدارة التراخيص والعلاج الحر التابع للوزارة، أو من خلال الخط الساخن لوزارة الصحة وهو ١٣٧.

وأضاف خالد سمير عضو مجلس إدارة غرفة الرعاية الصحية، أن الحكومة أصدرت وصفًا محددًا للطوارئ وليس للمنطقة الجغرافية علاقة بالأمر، وأن الأساس فى الخدمة سيارات الإسعاف التى تتوافر بها الإمكانيات اللازمة لنقل المريض.

الغلق والغرامة

وأكد الدكتور خالد وشاحى عضو لجنة الأزمات بوزارة الصحة أن حد العقوبات التى سيتم تطبيقها على المستشفيات الخاصة، التى لا تلتزم بتنفيذ قرار رئيس الوزراء بمجانية علاج حالات الطوارئ مجانًا أول ٤٨ ساعة تصل إلى الغلق وغرامة ١٠ آلاف جنيه.

وأوضح الدكتور حسام عبد الغفار المتحدث باسم وزارة الصحة، أن الوزارة مستمرة فى متابعتها لتنفيذ قرار وزير الصحة رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠١٤، الخاص بإلزام جميع المستشفيات بتقديم الخدمات العلاجية لمصابى الحوادث بأقسام الطوارئ والاستقبال القريبة من مكان الحادث حتى استقرار الحالة على نفقة الدولة، خلال أول ٤٨ ساعة. مشيرا إلى أن تحويل الحالات التى تحتاج إلى العناية المركزة لا يتم إلا بعد التنسيق بين المستشفى التى يتلقى بها المريض علاج الطوارئ، والخط الساخن الخاص بغرفة الطوارئ المركزية بالوزارة، موضحا أنه بموجب هذا القرار تلتزم جميع المستشفيات التى تستقبل الحالات الطارئة بإبلاغ غرفة الطوارئ المركزية على رقم ١٣٧ فى غضون ٦ ساعات من استقبال الحالة فى حالة عدم توافر أسرّة للعناية المركزة. وأكد المتحدث الرسمى التزام سيارات الإسعاف بنقل الحالات الطارئة إلى أقرب مستشفى حكومى داخل النطاق الجغرافى للحادث، وفى حال عدم توفر مستشفى حكومى داخل النطاق يتم التوجه إلى أقرب مستشفى لتلقى الخدمة اللازمة.

وطالب عبد الغفار المواطنين بالتمسك بحقهم فى العلاج، طبقًا لما نص عليه الدستور المصرى، وشدد على عدم نقل مصابيهم بعد تلقيهم علاج الطوارئ إلا بعد توفير المستشفى مكانًا مناسبًا آخر يستكمل فيه المريض تلقيه للعلاج، ويكون ذلك تحت إشراف المستشفى ودون أدنى تدخل من ذوى المريض.

داليا أمين